دار المراجعة الشرعية

SHARIYAH
REVIEW BUREAU

# الحوكمة الشرعية: من سيقوم بماذا؟

## تبسيط المعلومات التي يجب أن يدركها المستهلكون

Dec 2022

شركة استشارات شرعية مرخصة
من قبل مصرف البحرين المركزي

# المقدمة

لقد نمت بشكل ملحوظ في السنوات العشر الماضية متطلبات الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية والتي كانت ناتجة عن موجات متعددة ومتتالية من المتطلبات الرقابية، ويفترض البعض بشكل خاطئ أن المعلومات المعلنة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والتي تقدم منتجات متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية والتي تتنوع في أرجاء المعمورة تخضع لذات المستوى من الحوكمة والتدقيق، وهذا للأسف مفهوم شائع يشوبه الدقة، لأن العديد من هذه المؤسسات لا تلزمها الجهات الرقابية الخاصة بها بأي متطلبات تتعلق بالحوكمة الشرعية حيث إن الإجراء الوحيد التي تقوم به تلك المؤسسات هو تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمراجعة منتجاتهم واعتمادها، وهذا لا يكفي كما سنبين في هذه الورقة لأن جميع العناصر المكونة لنظام الحوكمة الشرعي الداخلي مسؤولة بشكل جماعي بطرق مختلفة لضمان توافق الاستثمارات والعمليات والأنشطة مع الضوابط والمعايير الشرعية، بعكس ما هو الأمر عليه في دول مثل البحرين والإمارات وعُمان وماليزيا وباكستان، والمملكة العربية السعودية والتي تتميز بمتطلبات رقابية صارمة.

التوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية، والتأكيد المستمر على ذلك بحاجة إلى تطوير، وكل طرف ذو علاقة بهذا الأمر يقع على عاتقه هذا الواجب بما فيهم المستثمرين والمستهلكين، إننا نأمل أن تساعد هذه الورقة في تقديم لمحة عامة عن الجهات الفاعلة والرئيسية والتي تشكل عناصر الحوكمة الشرعية الداخلية والدور الذي تلعبه فيها.

# ما هي الحوكمة الشرعية؟

عندما تقرر الشركات تقديم منتجات مالية متوافقة مع الضوابط الشرعية وتنفيذ عملياتها وفقها، فإنه يُتوقع منها أن تؤسس نظامًا رقابيًا داخليًا لإدارة الالتزام بتلك الضوابط في أنشطتها، وهذا النظام مكون من هياكل وعمليات وإجراءات يتم من خلالها إدارة نشاطات المؤسسة وتكون مصممة بحيث توفر قابلية المساءلة والشفافية.

# ماذا يعني الالتزام بالضوابط الشرعية؟

حالة تؤكد على أن نشاط المؤسسة كله أو منتجاتها وخدماتها أو استثماراتها تتوافق مع متطلبات المعايير الشرعية المعتمدة، "على سبيل المثال لا الحصر" المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقرارات هيئة الرقابة الشرعية المركزية لبلد معين، والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (حسب الحالة). تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الحالي لمصطلح "الالتزام بالضوابط الشرعية" يشير عموماً إلى التوافق مع المذاهب الفقهية الإسلامية الأربعة (المذهب الحنفي و والمالكي والشافعي والحنبلي) حسب تفسير عالم واحد متخصص بالفقه أو أكثر أو هيئة الرقابة الشرعية.

# ماذا تعني هيئة الرقابة الشرعية؟

كيان يشمل فقهاء شرعيين متخصصين في فقه المعاملات المعاصرة ولديهم إلمام وخبرة بالنظام المالي الإسلامي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، يقدمون الفتوى والمشورة ويتولون الرقابة والتدقيق ويصدرون قرارات شرعية ملزمة وتوصيات. المصدر (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)

تُلزم السلطات التنظيمية في بعض الدول المؤسسات المالية الإسلامية (أو المؤسسات التقليدية التي تقدم منتجات متوافقة مع الضوابط الشرعية) بتعيين هيئة رقابة شرعية وتقديم تقارير سنوية بشأن الالتزام بالضوابط الشرعية، تتسم هذه التقارير بدقتها، وكماليتها، ومصداقيتها، وبأنها معدة طبقًا لقواعد معينة تحددها السلطة التنظيمية بنفسها. وفي دول مثل البحرين، وعمان وباكستان، فإن الحوكمة الشرعية والعقود الشرعية بما في ذلك تلك المذكورة في تقرير الالتزام بالضوابط الشرعية الصادر عن المؤسسة والمقدمة لحملة الأسهم ينبغي إخضاعها لتدقيق شرعي خارجي من قبل مدقق شرعي مستقل ليقدم للأطراف ذوي العلاقة تقريره بشأن عمليات وأنشطة المؤسسة.

## من هو المستشار الشرعي؟

هو فقيه متخصص ومؤهل أكاديمياً في فقه المعاملات المالية، بالإضافة إلى خبرته في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المعاصرة.

وقد يكون المستشار الشرعي أكاديميًا يعمل أستاذًا، أو مدرسًا، أو باحثًا في جامعة أو مؤسسة تقدم دراسات إسلامية عليا.

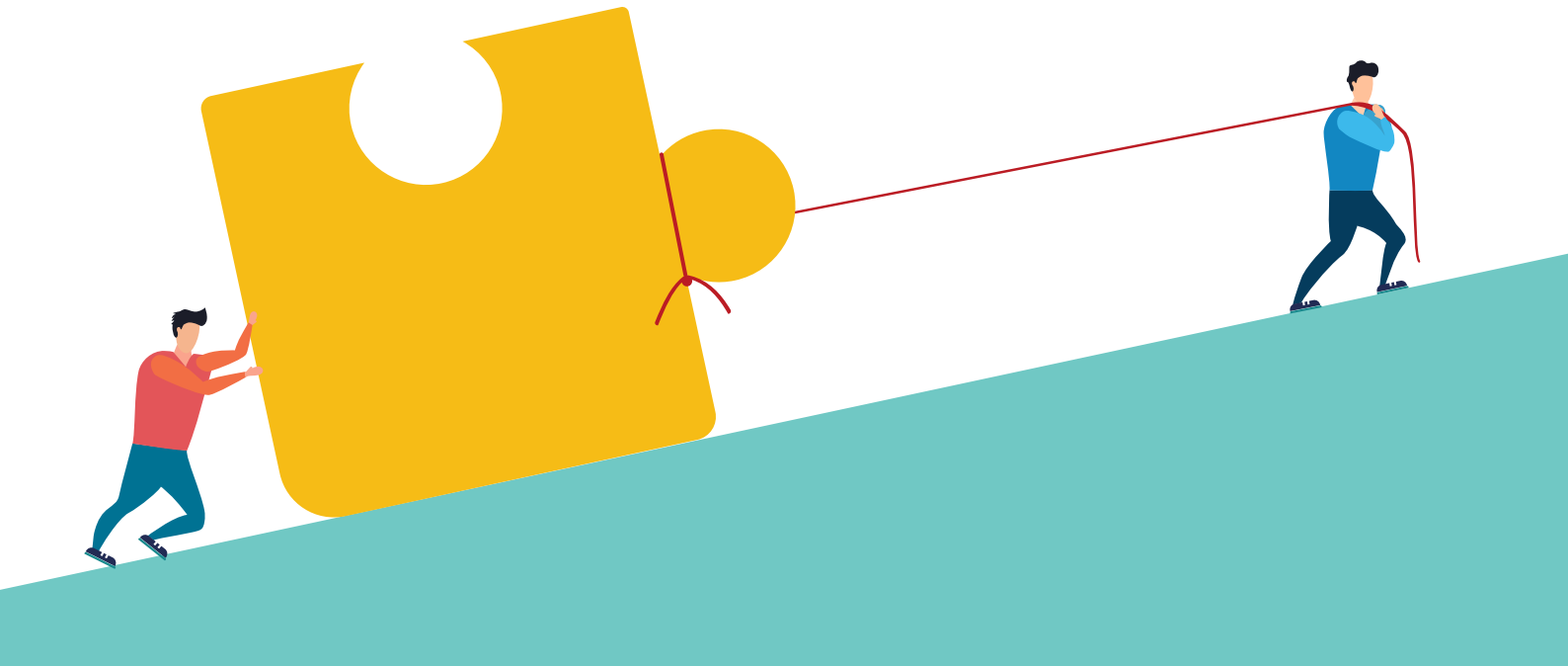

# ما هي شهادة الاعتماد الشرعي؟

مستند صادر عن هيئة الرقابة الشرعية يبين رأيها المبني على المنهجية المناسبة حيال توافق المنتج أو الخدمة أو العملية المالية أو المؤسسة المعنية مع الضوابط والمعايير الشرعية. يتم إصدار شهادة الاعتماد الشرعي بعد مراجعة شاملة للوثائق الخاصة بالمنتج أو الخدمة أو العملية المالية أو المؤسسة (حسب الحالة).

# هل تمارس هيئة الرقابة الشرعية التدقيق الشرعي؟

تكون هيئة الرقابة الشرعية في الأسواق ذات الحوكمة الشرعية المتقدمة مسؤولة عن القيام بالتقييم الرقابي السنوي. وليس هذا تدقيقًا بل تقييمٌ مبنيٌ على مراجعة تشمل فحص مدى التزام المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، ومن ذلك تقييم العقود، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، والتقارير المالية إلى غير ذلك.

ويهدف هذا التقييم إلى تحديد مدى التزام المعاملات والعمليات التشغيلية المرتبطة بها بالضوابط المعايير الشرعية التي بنيت عليها شهادة الاعتماد الشرعي. ولكن، في الأسواق التي ليس فيها متطلبات حوكمة شرعية تكون الأمور أقل إلزاميةً ولذلك ننصحك بالتواصل مع الشركة التي تريدون التعامل معها وطرح أسئلة محددة بشأن دور هيئة الرقابة الشرعية أو من يمثلها ومسؤولياتها، وطبيعة الاعتماد الذي تقدمه والقيود التي تخضع لها.

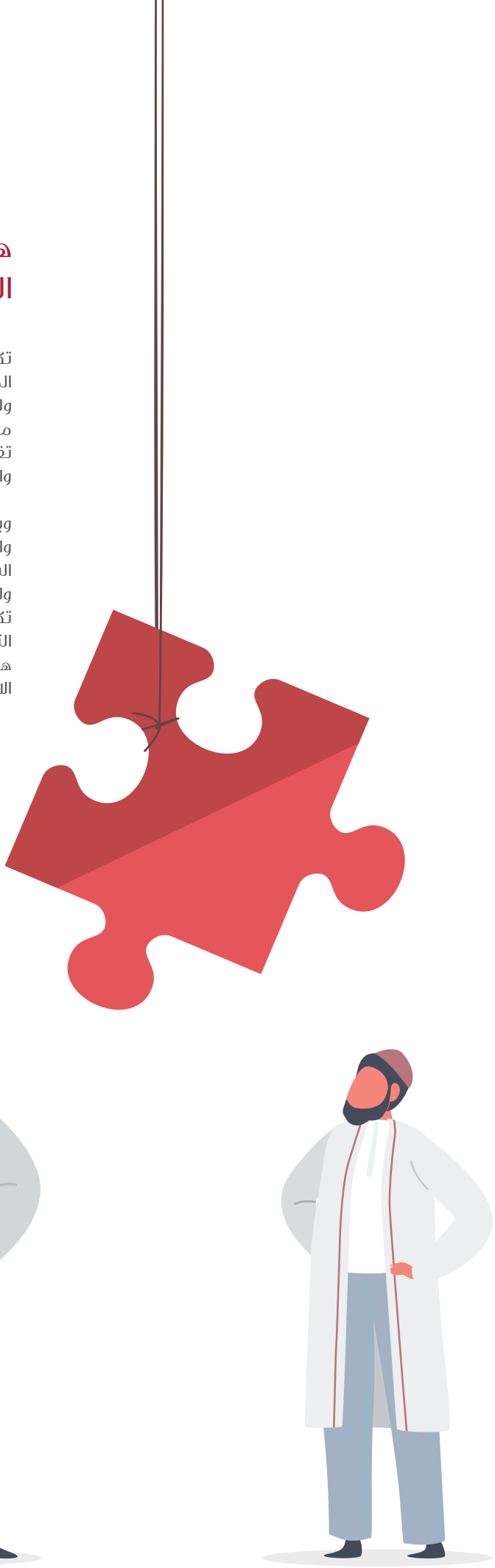

# كيف تتعرف على نظام الحوكمة الشرعي جيد التصميم؟

هذا سؤال مثير للاهتمام بالنسبة لكثير من المستثمرين.
إذا كانت الشركة خاضعة للرقابة النظامية في دولة مثل البحرين، أو الإمارات، أو عمان، أو ماليزيا، أو باكستان فلا داعي للقلق بشأن فعالية حوكمتها الشرعية؛ لأن السلطات التنظيمية في هذه الدول وعن طريق آليات عديدة تضمن من خلالها وجود هياكل حوكمة شرعية قوية.

أما بالنسبة للعملاء الذين يقيمون في دول ليس فيها لوائح تنظيمية أو لديها نقص تنظيمي، فعليهم أن يفحصوا بعناية الجوانب الآتية:

- هل لدى المؤسسة هيئة شرعية قائمة؟، ما هي المعلومات المُفصَح عنها بشأن أعضاء الهيئة (أو مؤسسة الاستشارات الشرعية)؟
- هل لدى المؤسسة قسم تدقيق شرعي داخلي متخصص؟
- هل لدى المؤسسة شهادة اعتماد شرعي خاصة لكل منتج؟ كما يجب التأكد من تاريخ توقيع الشهادة.
- تأكد من نطاق الاعتماد، وهل كل الأعمال التشغيلية وكل النشاطات معتمدة أم أنها منتجات محددة فقط؟
- يجب أن تحدد الشهادة نطاق النشاطات التي تم التحقق منها من الناحية الشرعية، ففي بعض الأحيان قد تكون محفظة واحدة فقط هي المعتمدة وربما لا تكون هي المحفظة التي تستهدفها.
- تأكد مما إذا كان المستشارون الشرعيون الذين وقعوا على الشهادة مسؤولين عن الإشراف والرقابة الشرعية المستمرة، أم أن مسؤوليتهم محصورة بمراجعة الوثائق لمرة واحدة فقط.
- إذا كانت الصياغة غير واضحة فربما ترغب في التواصل مع المستشارين الشرعيين بنفسك لتتأكد مما إذا كانوا مسؤولين عن الإشراف والرقابة الشرعية المستمرة.
- اسأل عن عدد مرات قيام المستشارين الشرعيين بالتقييم الشرعي السنوي، ويُفضل طلب النسخة الأحدث من تقرير الشرعي السنوي الخاص بالمؤسسة.
- في حال عدم وجود تدقيق شرعي خارجي على عمليات المؤسسة، اسأل عن السبب.
- لن يكون لدى غالبية الشركات مانع من توفير المعلومات المذكورة أعلاه؛ لأنها إذا كانت قد قامت بجهد حقيقي في الحفاظ على الالتزام الشرعي فلن يكون لديها ما تخفيه.

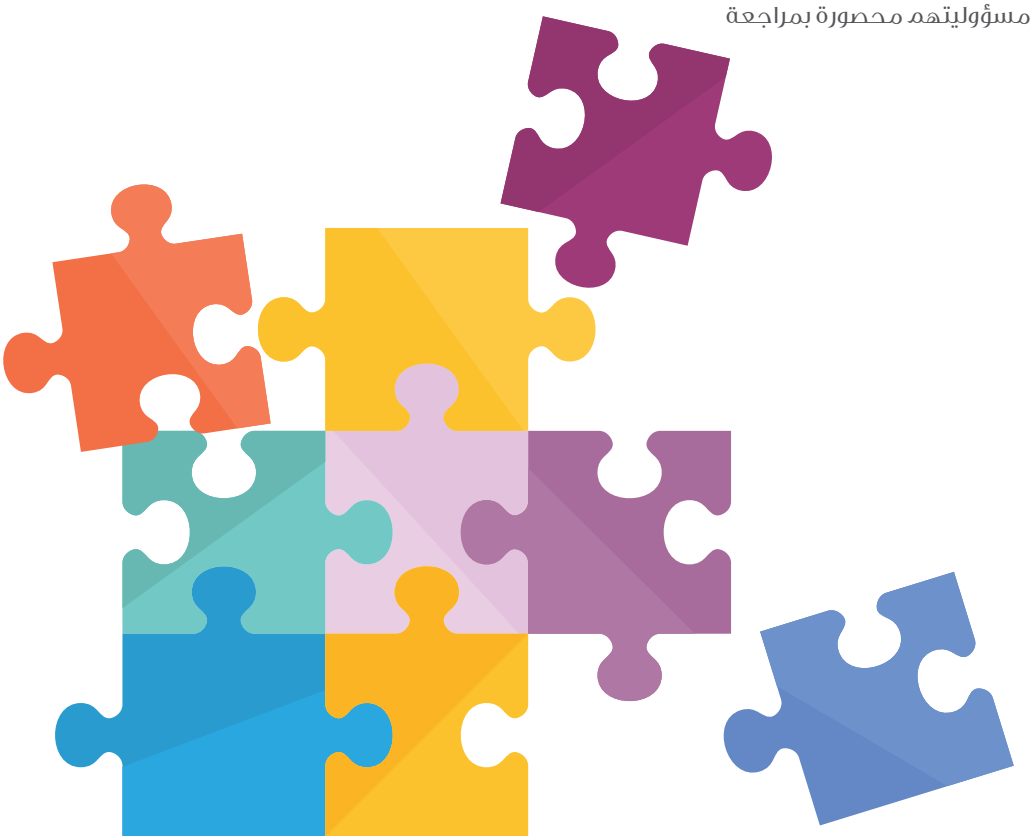

# ما هو التدقيق الشرعي الداخلي؟

على غرار التدقيق المالي الداخلي، فإن عملية التدقيق الشرعي الداخلي تتم من أجل التأكيد، وذلك عبر إعطاء رأي بأن المؤسسة المالية الإسلامية (المطالبة بالالتزام بالحوكمة الشرعية) ملتزمة بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية المعينة للإشراف على عملياتها، كما تتضمن العملية إبداء رأي حول ما إذا كانت المؤسسة قد صممت ونفذت ضوابط وآليات رقابة وسياسات داخلية كافية وأن هيكل الحوكمة مناسب لضمان حسن سير عملياتها بما يتوافق مع المعايير الشرعية ومتطلبات الحوكمة ذات الصلة، كما يتم من خلال هذه العملية التأكيد على أن الإدارة قد وضعت معايير مناسبة لتقييم المخاطر، وذلك لضمان التوافق مع المبادئ والمعايير الشرعية، بالإضافة إلى تجنب المخاطر المتعلقة بالمعاملات المالية.

[المصدر: الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي]

## كيف يمكنني معرفة من يقوم بإجراء التدقيق الشرعي الداخلي لشركة معينة؟

قد تخضع هذه الوظيفة في بعض الدول ذات الضبط المباشر لمتطلبات وترخيص السلطة التنظيمية؛ ما يعني أن المؤسسة المنظمة (البنك المركزي غالباً) تتأكد بنفسها أن هذه المناصب يتولاها أشخاص مؤهلون ذوو خبرة مناسبة. ولكن الحال مختلف في الدول التي ليست لديها متطلبات حوكمة شرعية، لذلك قد تحتاج إلى مراسلة الشركة للحصول على هذه المعلومات مباشرةً منهم.

ويمكنك كذلك الاطلاع على المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية أو موقع الشركة أو تقاريرها السنوية.

## المسؤوليات الأساسية للمدقق الشرعي الداخلي حسب الأنظمة المعمول بها في البحرين (على سبيل المثال)

أ. مراجعة واختبار كفاية وفعالية نظام الالتزام بالضوابط الشرعية الذي يشمل كافة الجوانب التشغيلية لتقييم مدى الالتزام بالضوابط الشرعية حسب ما يلي:

١. أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
٢. فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وإرشاداتها، وقراراتها، وتوجيهاتها، وتوصياتها.
٣. اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتوافق الشرعي والقرارات والتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.
٤. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٥. السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بالشركة والمتعلقة بالتوافق الشرعي.

ب. تحضير تقارير التدقيق الشرعي للهيئة الشرعية، ولجنة التدقيق، والمدير التنفيذي بناء على خطة التدقيق من أجل النظر فيها واتخاذ التدابير اللازمة.

ت. المتابعة للتأكد من اتخاذ التدابير اللازمة بشأن نتائج التقرير، والتدابير الموصى بها، وغيرها من التوصيات المتعلقة بالأمور الشرعية التي قدمتها الهيئة الشرعية، أو المدقق الشرعي الخارجي أو مصرف البحرين المركزي.

ث. إعداد خطة التدقيق الشرعي الداخلي ليتم إقرارها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بشكل سنوي.

ج. مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية التي تمت لتطهير الدخل المحرم، وأسباب المخالفات الشرعية، ووضع إجراءات وعمليات للتأكد من عدم تكرار هذه الحالات في المستقبل.

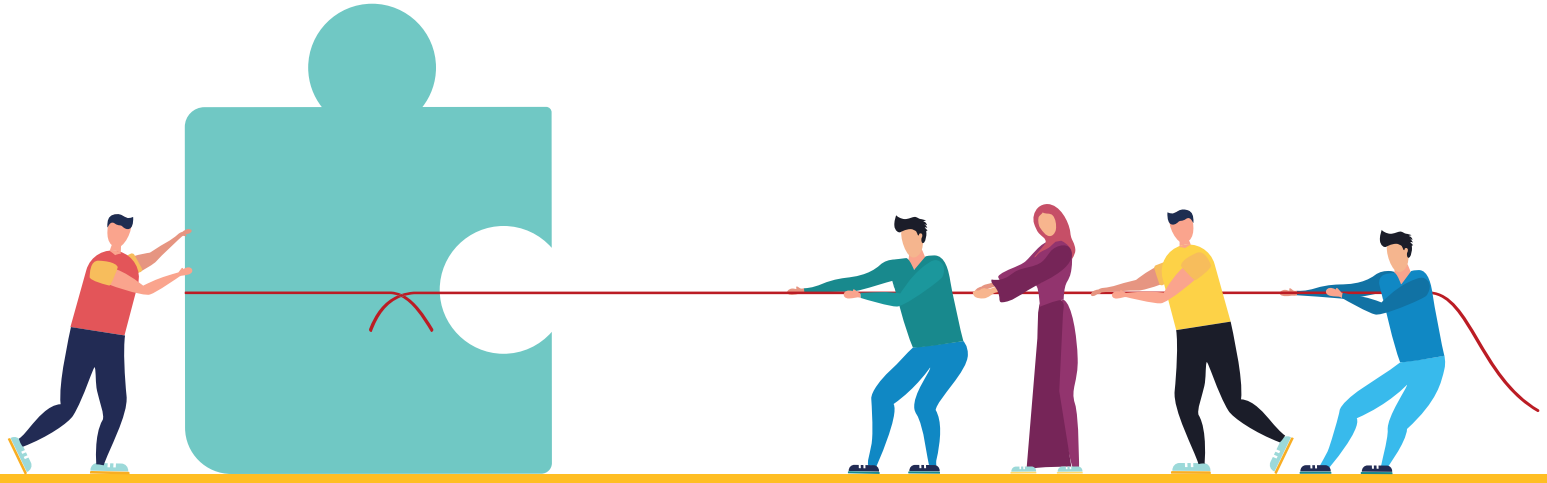

# ما هو التدقيق الشرعي الخارجي؟

إنها ممارسة جديدة نوعًا ما على صناعة التمويل الإسلامي والهدف الرئيس منها هو الوصول إلى رأي بشأن ما إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية تلتزم بنظام حوكمة شرعية يؤكد مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية ومبادئها فيما يتعلق بعملياتها التمويلية، وعقودها، ومعاملاتها خلال فترة معينة بناء على مجموعة من الضوابط والمعايير الشرعية ومبادئها المتضمنة في تلك المعايير مثل معايير الأيوفي، والمتطلبات الشرعية الصادرة عن السلطة التنظيمية، وقرارات الهيئة الشرعية المركزية في البلد المعني، والموافقات والأحكام الصادرة عن الهيئة الشرعية لدى المؤسسة (حسبما يقتضيه الحال).

تتم عملية التأكيد هذه في البحرين في ضوء المعايير الدولية لعمليات التأكيد أي المعيار الدولي لعمليات التأكيد (المعروف بـ ISAE 3000) وتغطي إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام بالضوابط الشرعية وهيكل الحوكمة الشرعي الداخلي، وتأكيدات الإدارة بشأن فعالية تصميم وتشغيل وسائل الرقابة.

# كيف يتم فحص نظام الحوكمة الشرعي؟

- هل توجد هيئة شرعية مخولة؟
- فحص ما إذا كانت معلومات الهيئة الشرعية المفصح عنها مطابقة للملف التعريفي للأعضاء.
- طلب شهادة الاعتماد الشرعي والتحقق من تاريخ إصدارها.
- مراجعة محتوى الشهادة بعناية لفهم نطاقها وقيودها.
- طلب تقرير التدقيق الشرعي.
- فحص نطاق التدقيق الشرعي؛ هل كل النشاطات والعمليات التشغيلية معتمدة أو بعض المنتجات فقط؟
- السؤال عما إذا كان لدى الشركة تدقيق شرعي داخلي أو خارجي.
- طلب تقرير التدقيق الشرعي. وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض الشركات ربما لا ترغب بنشر التقرير بسبب حساسيته، والمعلومات الواردة فيه وفي تلك الحال يمكن طلب التقرير السنوي الخاص بالهيئة الشرعية وهو تقرير موجز تصدره الهيئة الشرعية يؤكد على سلامة عمليات الشركة من الناحية الشرعية لفترة زمنية معينة.
- تأكد من تاريخ آخر تدقيق صادر من قبل الهيئة الشرعية. وإذا كان قد مضى على تاريخ آخر تدقيق أكثر من ١٢ شهرًا، فاستفسر عن سبب عدم القيام بأي تدقيق خلال السنة المالية الماضية.

# ماهي الأمور الأخرى التي يجب عليك معرفتها؟

ادعاء الاعتماد الشرعي لاستثمار أو معاملة يحقق منافع للشركة. لذلك إذا كنت قد استثمرت (أو تسعى للاستثمار) في شركة لأنها تصف منتجاتها أو معاملاتها بأنها متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية، فإن عليك أن لا تكتفي بالتأكيدات العادية عبر شهادة الاعتماد، بل ينبغي أن تقيم هيكل الحوكمة الشرعية من حيث كفاءة الموظفين، والمدققين الشرعيين الداخليين، ومقدمي التأكيدات الشرعية الخارجيين.

إخلاء مسؤولية

لقد بذلنا ما في وسعنا للتأكد من صحة ودقة جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، والغرض منها هو التعريف بالحوكمة الشرعية وعناصرها ولا ينبغي أن تُعتبر (أو تستخدم بدلاً من) المشورة القانونية. إن دار المراجعة الشرعية تخلي مسؤوليتها عن أية عواقب أو إجراءات أو قرارات متخذة بناءً على المعلومات الموجودة في هذه الوثيقة.

جميع الحقوق محفوظة لدار المراجعة الشرعية 2022